



النواب يشكون من ارتفاع الأسعار

شكا عدد من النواب من الوضع الراهن للأسعار المتزايدة يومياً دون هودة أوقراطية.. معتبرين التجار الذين يقومون بهذه التصرفات مخربين للاقتصاد الوطني ومؤججين للأوضاع وأنهم لا يقلون شأناً عن دعاة الانفصال والتطرف والإرهاب..

حيث أشار النائب محمد علي قواره إلى أن هناك تجاراً ينخرون الوطن من الداخل باسم الاستثمار والاقتصاد.. داعياً إياهم إلى عدم استغلال قانون الضرائب لرفع الأسعار، كما أن على وزارة التجارة والصناعة القيام بدورها في تحسين سمعتها لدى المواطن، إضافة إلى الغرفة التجارية التي تؤكد أنها تعمل ضد المواطن، كونها لا تبدي رأياً تجاه ارتفاع الأسعار ولا تحاسب تجاراً أو تنصف مواطناً.. وتساءل قواره عن الأضرار والمبررات التي ستقودها هذه الجهات تجاه استمرار ارتفاع الأسعار خاصة أن الدولار قد تراجع صرفه..

فيصل عساج

الصعدي:
المواطن في حالة يأس من ارتفاع الأسعار



□ قواره



□ الصعدي

الصلوي:
غياب القانون شجع التجار!!



□ الصلوي

خيرات:
الأسعار لم تأخذ حقها من الرقابة



□ خيرات



عبدالله علي الخرافي

الانتخابات في موعدها

يبدو أن البعض لا يقدر المسؤولية ولا يشعر بالقلق على المستقبل، بل إنه يرى في عدم الشعور بالمسؤولية فائدة ذاتية تخدم مصالحه الضيقة وحده دون سواه، وكأن هذا البعض المأزوم بمشاكله الخاصة لا يرى في الأرض أكثر من نفسه ومن هم على شاكلته، الأمر الذي يستدعي التأكيد على ضرورة التفكير والعمل بجد من أجل المستقبل، إذ لا يجوز الوقوف عند الزمن الآتي، لأن الوقت كالسيف ينفذ استثماره للوصول إلى مبتغى الكافة ومواجهة كافة التحديات التي تعرقل مسيرة الوطن والتنمية والسياسية والحضارية والوصول به إلى بر الأمان.

إن التراجع والتراخي الذي تبديه بعض القوى لا يذم عن خير على الإطلاق.. إذا ينبغي أن الانتخابات النيابية في موعدها المحدد ولا يجوز بأي حال من الأحوال القول بغير ذلك، وعلى القوى السياسية أن تدرك بأن شرعيتها لا يمكن أن تستمدتها إلا من خلال الانتخابات، وعلى القوى الوطنية والفعل السياسي والوطني أن تدرك بأن المشاركة والتسويق لا يمكن أن يخدم المصلحة العامة وعليها أن تتحمل المسؤولية في عملية الحوار من أجل الوصول إلى الاتفاق على التعديلات الدستورية اللازمة واصلاح النظام السياسي والانتخابي معا.. وذلك هو سبيلنا الوحيد.. فهل تدرك كل القوى ذلك المعنى الوطني المهم؟! □

قاسم محمد قاسم الكسادي

من مواليد ١٩٧٠م
مديرة رصد وسباح
محافظة عين
عضو مجلس النواب
عضو لجنة الشؤون الخارجية
والمغتربين
عضو اللجنة الدائمة
بكالوريوس علوم سياسية

سيرة برلمانية

٢٠٠٧م كان قد أوضح وجود نقص في الموارد العامة المشتركة بمبلغ وقدره (٢,٥٢٦,٨٣١,٨٦٥) ريالاً، وبنسبة قدرها ٧٠٪ من إجمالي الموارد العامة المشتركة التي تم الربط لها في الموازنة العامة للدولة خلال العام ٢٠٠٧م من « موارد الصناديق، الرسوم المفروضة على تذاكر السفر..»

من جهتها ردت وزارة المالية بأن سبب ذلك النقص يعود إلى عدم التزام صندوق « الشباب والرياضة وصيانة الطرق والجسور»، بتوريد مستحقات الوحدات الإدارية رغم متابعة الوزارة المستمرة للصندوقين وبالخافئة القانونية المنفذة لها وتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية بتنفيذ توصيات مجلس النواب عند إقرار الموازنة. كما أشار تقرير الجهاز المركزي إلى قيام مصلحة الهجرة والجوازات بخصم نسبة ٥٪ من إجمالي الموارد العامة المشتركة التي تم تحصيلها خلال العام ٢٠٠٧م تحت مسمى حصة المصلحة من الموارد العامة المشتركة، ووضع ذلك المبلغ في حساب العائدات « حساب شهري» خاص بالمصلحة دون مستند قانوني ينظم ذلك، وبررت ذلك الخصم بأنه حافظ لموظفي المصلحة القائمين على عملية تحصيل تلك الموارد.

الجدير بالذكر أن لجنة السلطة المحلية ذكرت أن تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة أفاد أن إجمالي مستحقات الوحدات الإدارية من الموارد العامة المشتركة المتأخرة لدى الصناديق الخاصة والتي لم يتم توريدها إلى حساب الموارد العامة المشتركة عام ٢٠٠٧م بلغت (٥,٥٢٦,٧٧٤,١٨٩) ريالاً منها (٢,٥٢٦,٩٩٠,٨٢٠) ريالاً مستحقات الوحدات الإدارية المتأخرة من أعوام سابقة. □

تساهل الجهات التنفيذية أو الرقابية، فقضية الأسعار تتطلب وقفة مسؤولة، لأن كثيراً من القضايا الحاصلة في الساحة اليوم أتجتها التساهل والتسويق والاهمال.

مضيفاً: هناك الكثير من التجار يستغلون الوضع لصب الزيت على النار في ظل غياب القانون الذي يجب أن يطالهم.. داعياً إياهم إلى مراعاة المواطنين وأن يتقوا الله في أعمالهم وأمانتهم.

نفوس مريضة
□ ووفقاً للنائب خالد موجود الصعدي فإن دور وزارة التجارة والصناعة غائب تماماً تجاه المعاناة التي يعيشها المواطنون جراء ارتفاع الأسعار المتزايد..

وقال: الأسعار في بلادنا تتحكم بها الأمزجة وتخضع لأصحاب النفوس المريضة في ظل الدور المشلول للجهات المختصة إزاء هذه القضية..

مضيفاً: المواطن اليوم يعيش حالة من اليأس في تحسن وضعه المعيشي، فنار الأسعار تسعده كل لحظة وفي كل متطلبات الحياة..

داعياً إياهم إلى عدم الوقوف عند التوصيات التي تقرها لجانه، بل عليه أن يفعل دوره الرقابي الذي غاب في خضم الدور التشريعي. □

التجارية لمعرفة المشكلة الحاصلة واتخاذ الإجراءات التفضيلية برفع هذا الجور عن المواطنين بصورة عاجلة.

وقفة مسؤولة
□ ويرى النائب أمين هزاع الصلوي أن التطورات في الأسعار التي يشهدها السوق يومياً بأرقام مختلفة لا تتحمل مسؤوليتها لجنة التجارة والصناعة في البرلمان..

مشيراً إلى أن هناك منظومة من الجهات ذات الشأن التي يجب أن تفعل دورها أو تحاسب على إهمالها.. وقال الصلوي: البرلمان ليس شامعة تعلق عليه

ارتفاع الأسعار لم يأخذ حقه من الجدية من قبل الجهات الرقابية..

منوهاً إلى أن سعر الصرف للدولار قد تراجع واستقر ولكن الأسعار زادت في الارتفاع دون مبررات وكان الأمر أصبح بيد التجار ولا توجد رقابة أو محاسبة.

مضيفاً أن ظاهرة ارتفاع الأسعار في بلادنا أصبحت بحاجة إلى دراسة لمعرفة الأسباب من مختلف الجوانب.

وطالب خيرات مجلس النواب باستدعاء وزارة التجارة والصناعة وكذلك الغرفة

لجنة السلطة المحلية:

5 مليارات لم توردتها الصناديق الخاصة

«الميثاق» **فيصل الحرزي**
أوصت لجنة السلطة المحلية بمجلس النواب في تقريرها المرفوع لرئاسة المجلس بشأن تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة المتضمن نتائج الفحص والمراجعة المستندية للموارد العامة المشتركة والدعم المركزي الرأسمالي، توجيه الحكومة بموافقة المجلس بالتقارير السنوية ونتائج الفحص الدوري لأعمال الوحدات الإدارية وأجهزتها التنفيذية على مستوى أمانة العاصمة والمحافظات عقب انتهاء جهاز الرقابة من عملية المراجعة حتى تتمكن لجان المجلس من أداء مهامها الرقابية على أكمل وجه وبما يحقق الأهداف المؤملة منها، كما أوصت اللجنة الجهاز المركزي باعتماد خطة موحدة وتنفيذها عند الفحص والمراجعة على كافة الوحدات الإدارية والتنفيذية للسلطات المركزية والمحلية وتقييم ومتابعة أداء الفاحصين بصفة دورية والتحقق من صحة النتائج التي يتوصلون إليها وتزويدهم بالقوانين واللوائح والقرارات النافذة.

وأشارت اللجنة إلى ضرورة توجيه الحكومة بالعمل على توزيع جميع الموارد العامة المشتركة المحصلة خلال العام وعدم تحريكها من عام إلى آخر، وتفعيل دور الإدارات القانونية في المحافظات والحرص على إنشاء إدارات فرعية في المديرية ومنحها الصلاحيات التي تمكنها من ممارسة اختصاصاتها المنصوص عليها في القوانين النافذة.

كما أوصت المجلس بالزام وزارة المالية بسداد المبالغ المتأخرة المستحقة للوحدات الإدارية لدى الصناديق الخاصة من مبالغ الدعم المركزي لتلك الصناديق إضافة إلى إلزام كافة أجهزة السلطة المحلية في الوحدات الإدارية بعدم إنفاق أي مبالغ في المجالات التي لا تتفق مع الأهداف التي أنشئت من أجلها وعلى وجه الخصوص الصناديق الخاصة. وشددت لجنة السلطة المحلية بمجلس النواب على ضرورة اهتمام كافة أجهزة السلطة المحلية والوحدات الإدارية بتقارير الجهاز المركزي والعمل على تلافى أوجه القصور الواردة في تقارير الجهاز والالتزام بالرد على كافة الملاحظات أولاً بأول وموافاة لجنة الجدير بالذكر أن تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة المتضمن نتائج المراجعة والفحص للموارد العامة المشتركة والدعم المركزي الرأسمالي للوحدات الإدارية للسنة المالية

المطالبة بتقييم أداء فاحصي الجهاز المركزي للمحاسبة بصفة دورية

٢٠٠٧م تحت مسمى حصة المصلحة من الموارد العامة المشتركة، ووضع ذلك المبلغ في حساب العائدات « حساب شهري» خاص بالمصلحة دون مستند قانوني ينظم ذلك، وبررت ذلك الخصم بأنه حافظ لموظفي المصلحة القائمين على عملية تحصيل تلك الموارد.

الجدير بالذكر أن لجنة السلطة المحلية ذكرت أن تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة أفاد أن إجمالي مستحقات الوحدات الإدارية من الموارد العامة المشتركة المتأخرة لدى الصناديق الخاصة والتي لم يتم توريدها إلى حساب الموارد العامة المشتركة عام ٢٠٠٧م بلغت (٥,٥٢٦,٧٧٤,١٨٩) ريالاً منها (٢,٥٢٦,٩٩٠,٨٢٠) ريالاً مستحقات الوحدات الإدارية المتأخرة من أعوام سابقة. □

المختصة بما فيها البرلمان حتى يتم تفعيل مبدأ الصناعة الوطنية ذات الجودة العالية.. مؤكداً على ضرورة تشجيع هذه الصناعة سواء من قبل الحكومة أو من قبل المواطنين.

وقال باعشر: لا يمكن أن تتضرر هذه الصناعة بمجرد فرض رسوم ضريبية عليها، بل أرى أنها ستتطور مادامت كل إجراءاتها سليمة. منوهاً إلى أن ما يفقد أية صناعة جودتها هو عدم الرقابة أو التفتيش التجاري عليها.. بالإضافة إلى تشجيع التجار.. معتبراً دور الحكومة مفقوداً فيما يتعلق بحماية الصناعة الوطنية أو تشجيعها. □

أكدوا أن قانون الضرائب لن يؤثر عليها

نواب: الصناعات الوطنية بحاجة إلى اهتمام

مما لا شك فيه أن قانون الضرائب سيحد كثيراً من الشركات والجهات التي تمارس نشاطها التجاري والاقتصادي في أماكن غير معروفة بهدف التهرب من دفع الضرائب المفروضة قانوناً.



□ باعشر



□ العجي

العجي: لا بد من وضع معايير جودة للصناعة الوطنية
...
باعشر: شجع التجار يفقد الصناعة المحلية سمعتها

للمواصفات والمقاييس والجودة للصناعات الوطنية حتى يطمئن لها المواطن. مؤكداً أن قانون الضرائب لن يؤثر على هذه الصناعات أو على جودتها، ولا يمكن للضريبة أن تؤثر على المنتجات الوطنية إذا كانت مضمونة والمواطن مرتبط بها في معيشتها وتداولاته

ولعل القانون الذي أقره البرلمان مؤخراً بدأ يأتي أكله لتلافي الاختلالات التي كانت حاصلة في هذا المجال الإيرادي، كما أن الأشاعات التي روجت لها بعض القوى السياسية بخصوص التأخيرات التي سيخلفها القانون خصوصاً على الصناعات الوطنية لم تعد قابلة للتصديق لأن مثل هذا القانون مطبق في كثير من الدول التي تزدهر صناعاتها الوطنية والمطلوب الآن - حسب قول النائب ستان العجي - أن يشرع البرلمان قوانين تشجع الصناعات الوطنية وتعزز من توسيعها وتضمن حقوق المستثمرين.

جودة وطنية
وقال العجي: للأسف الصناعات الوطنية أصبحت اليوم مستهدفة من الكم الهائل للصناعات المستوردة الأكثر جودة.. الأمر الذي يتطلب من الغرفة التجارية ورجال الأعمال وضع معايير بها في معيشتها وتداولاته

إعداد
العديد من المداخلات لا تعكس حالة الأعداد الجيدة لأصحابها مثل جمع المعلومات والأرقام والمؤشرات، الأمر الذي يفقدها الفعالية والقدرة على التأثير داخل القاعة. □

بريد

تظل الكثير من صناديق البريد الخاصة بالنواب مهجورة في المجلس ولم تفتح منذ زمن بعيد، وفي ذلك مجرأ للمعلومة وللحوار بين النائب والفعاليات المختلفة. □

القضايا والموضوعات التي سبق طرحها من قبل زملائهم، إلا أننا نجد أسهياً في تكرار طرح تلك القضايا بصورة تبتعث على الرقابة. □

تسجيل

هناك أيضاً من يطلب تسجيل اسمه للحديث وعندما تنادي رئاسة المجلس باسمه إذا به خارج القاعة أو المجلس.. وهذه صورة تكرر. □

نقطة كلام

يظل البعض يندفع نحو استخدام إشارة نقطة نظام في غير محلها، فنجده يقدم مداخلته في الوقت الذي يتطلع منه كشف تجاؤز للراحة والنظام، وبالتالي تتحول لدى هؤلاء نقطة نظام إلى نقطة كلام. □

رتابة

بالرغم من طلب رئاسة الجلسة للمتحدثين عدم تكرار طرح

لجنة برلمانية لتقصي الحقائق حول فرض شركة دبي زيادة الرسوم لتطيفش شركات الملاحة

نبيل عبدالرب

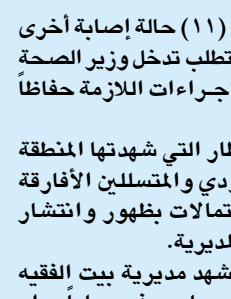
أقر مجلس النواب السبت تكليف لجنة مشتركة من النقل والمالية للتقصي حول ما طرحه النائب المؤتمري علي المعمرى من اتهامات لشركة موانئ دبي بزيادة رسوم على الشركات الملاحية المتعاملة مع ميناء عدن أدت لتطيفش تلك الشركات وإرجاع (٢٥٠) ألف حاوية من الميناء من جهة ثانية شكل مجلس النواب لجنة أخرى للتقصي بشأن إعادة فتح مطعم موناكو السياحي بالعاصمة والذي تم اغلاقه قبل أسبوع على خلفية ضبط خمور. إلى ذلك ناقش البرلمان مشروع قانون التأمين الصحي بحضور وزير الصحة د. عبدالكريم راصع الذي قال إن المشروع المدروس من لجنة الصحة البرلمانية استفاد من تجارب بلدان عربية في هذا المجال. وبمشل المشروع تأميناً إلزامياً على الموظفين الحكوميين والعاملين في القطاع الخاص والمتقاعدين والمؤمن عليهم من غير اليمنيين إضافة إلى تأمين اختياري للمنتهية خدماتهم وورثة المتوفين الذين يتلقون معاشات تقاعدية..



□ وإصابة العمل

الصحة تكلف فريقياً للنزول إلى الخوخة

النائب ردمان: المتسللون والأمطار وراء جائحة الخوخة



□ ردمان

«المؤتمرن» إن هناك (١١) حالة إصابة أخرى بالمديرية الأمر الذي يتطلب تدخل وزير الصحة واتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة حفاظاً على حياة المواطنين. مشيراً إلى أن الأمطار التي شهدتها المنطقة ووضع النظافة المتردي والمتسلسل الأفرقة في رأس قائمة الاحتمالات بظهور وانتشار الاسهالات الحادة بالمديرية.



□ ردمان

من ناحية أخرى تشهد مديرية بيت الفقيه جائحة مفرغة بظهور ما يعرف محلياً بداء «الكرقس» الذي يصيب المغاغل ويقعد المصاب وإذا دخل بيتاً فلا يغادره صغيراً أو كبيراً. □

وجه وزير الصحة السبت بنزول فريق طبي مختص لمعاينة ومعرفة أسباب انتشار الاسهالات الحادة بين المواطنين في مديرية الخوخة بمحافظة الحديدة واتخاذ التدابير اللازمة لتفادي إصابات جديدة بين المواطنين. هذا وكان قد توفي شخصان حتى السبت أحدهما طفل في الحادية عشرة إثر اسهالات حادة اجتاحت المديرية خلال اليومين الماضيين حسب تأكيد عضو مجلس النواب عبده محمد ردمان. وقال البرلماني ردمان في تصريح نقله عنه موقع